

# غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة

تأسست ١٩٥٠

غرفة تجارة  
وصناعة  
محافظة رام الله  
والبيرة  
تأسست  
1950



تعريف عام

## الرؤيا

الريادة والتميز في خدمة القطاع الخاص

## رسالة الغرفة

تمثيل مصالح أعضاء الهيئة العامة والدفاع عنها وتقديم خدمات وبرامج نوعية تساهم في تحسين المناخ الاستثماري في المحافظة.

## قيمنا

نحن نعمل وفقاً للقيم والمبادئ التالية:

- نعمل بشفافية ونزاهة ودون تمييز.
- خدماتنا تقدم بمهنية وكفاءة عالية.
- نعمل بروح المسؤولية الاجتماعية.

## أهدافنا

١. تمثيل مصالح اعضاء الهيئة العامة والدفاع عنها.
٢. رفع كفاءة أعضاء الهيئة العامة من خلال تنفيذ برامج تدريبية متخصصة.
٣. ترويج التجارة وتحسين القدرة التنافسية للمنتج الوطني.
٤. التدخل في مناقشة القوانين والتشريعات ذات العلاقة.
٥. تقديم الإستشارات التجارية والقانونية والإدارية لأعضاء الهيئة العامة.
٦. فض المنازعات وتنظيم أعمال التحكيم والوساطة.

## الهيئة العامة

الغرفة التجارية اطار تنظيمي نقابي، ومؤسسة وطنية تمثل القطاع الخاص في المحافظة، ينضم لعضويتها كافة العاملين في مجال الصناعة والتجارة والخدمات والحرف والمقاولات، سواء كانوا شركات أو أفراد، ويمارسون اعمالهم في نطاق محافظة رام الله والبيرة. ويعتبر الانتساب لعضوية الغرفة التجارية ملزماً حسب القانون. وأعضاء الهيئة العامة لهم الحق في الإنتخاب والترشح لعضوية مجلس الإدارة وفقاً لأحكام القانون، وهم يساهمون في رسم سياسة المؤسسة من خلال مشاركتهم في الفعاليات والأنشطة التي تنظمها الغرفة.

## الغرفة التجارية ..... نبذة تاريخية

ترتقي فكرة تأسيس غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة للعام ١٩٥٠، حيث بادرت نخبة من تجار المدينتين ( رام الله والبيرة ) الى انشاء اطار نقابي يدافع عن مصالحهم. وتشير معلومات الغرفة الى ان عددهم في ذلك الوقت لم يتجاوز المائة تاجر.

تطورت اعمال الغرفة التجارية خلال السنوات الماضية ، ففي العام ١٩٦١ بلغ اعضاء الهيئة العامة ٣٠٩ عضواً. ارتفع عددهم سنة (١٩٦٥) ليصل الى ٥١٦ عضواً أغلبهم منشآت متناهية الصغر مصنفيين ضمن الدرجتين الثانية والثالثة ، واستمرت الزيادة في عدد الاعضاء لتصل مع أواسط العام ٢٠١٣ الى حوالي ٥٣٠٠ عضو.

مارست الغرفة التجارية ومنذ نشأتها اعمال تتعلق بخدمة التجار والدفاع عن مصالح اعضائها، وأقامت علاقات مميزة مع العديد من الغرف التجارية العربية وأرسلت الوفود التجارية لزيارة هذه الدول. كما مارست اعمال الوساطة والتحكيم التجاري وتدخلت في صياغة القوانين ذات العلاقة كقانون المهن والرخص، وقانون ضريبة الدخل.

أجريت أول انتخابات لمجلس ادارة الغرفة في العام ١٩٥٠، حيث انتخب السيد يوسف الأنقر كأول رئيس لمجلس ادارة الغرفة.

تعاقب على رئاسة مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة منذ العام ١٩٥٠ وحتى الآن ثمانية مجالس إدارة، وتولى رئاسة الغرفة التجارية ثمانية رؤساء هم السادة:

١	السيد يوسف الأنقر	١٩٥٠ - ١٩٥٧
٢	السيد بولس سابا	١٩٥٧ - ١٩٦٢
٣	السيد أمين حداد	١٩٦٢ - ١٩٦٥
٤	السيد عزت سبع قرمان	١٩٦٥ - ١٩٨٢
٥	السيد ابراهيم خليل الفار	١٩٨٢ - ١٩٩٢
٦	السيد أسعد فارس حسونة	١٩٩٢ - ١٩٩٧
٧	السيد محمد أحمد أمين	١٩٩٧ - ٢٠١١
٨	السيد خليل يوسف رزق	٢٠١١ - حتى الآن.

وفي العام ٢٠١١ أجريت انتخابات جديدة لمجلس إدارة الغرفة التجارية، حيث تم إعادة هيكلة أعمال الغرفة التجارية وتبني استراتيجيات عمل جديدة وإعادة تأهيل المبنى الخاص بالغرفة التجارية بما يتلائم مع دورها الجديد الآخذ في التطور والنمو والتدخل بشكل فاعل في الحياة الاقتصادية.

## الوظائف الرئيسية لمجلس الادارة

- المساهمة بشكل فاعل في التخطيط الإستراتيجي ورسم سياسات عمل الغرفة.
- يعبر مجلس الإدارة عن رأي وصوت الغرفة كممثلة لمجتمع الأعمال.
- اعتماد الأنظمة الداخلية للغرفة.
- تعيين مدقق الحسابات القانوني.
- تزويد الحكومة بالمقترحات المتعلقة بالقوانين واللوائح والضرائب والجمارك والمسائل ذات العلاقة بتقييم النشاط التجاري والصناعي.
- تأليف اللجان من أعضاء مجلس الإدارة وغيرهم من أعضاء الهيئة العامة.
- اقرار الموازنة التقديرية والمصادقة على الميزانية العمومية للغرفة في نهاية كل عام.
- متابعة مشاكل أعضاء الهيئة العامة مع الجهات الرسمية ومساعدتهم في ايجاد الحلول المناسبة لها.

## رئيس وأعضاء مجلس الإدارة الحالي

رئيساً	خليل يوسف رزق
نائباً للرئيس	محمد يوسف أبو زيد
أميناً للسر	زاهر احمد الحميدات
نائباً لأمين السر	عمر محمد العقاد
أميناً للصندوق	محمد شحادة الشيخ
نائباً لأمين الصندوق	سفيان محمد الميمي
عضواً	إيمان محمود وادي
عضواً	غازي نوري البزار
عضواً	عبد الغني حسن العطاري
عضواً	نادر نعيم البياع
عضواً	بسام حنا رباح
عضواً	مريم محمود أبو عين

## تصنيف الأعضاء

يصنف الأعضاء المنتسبون للغرفة التجارية حسب رأس المال إلى:

الدرجة	رأس المال (بالدينار الاردني)
الدرجة الخاصة	أكثر من مليون
الدرجة الممتازة	٢٥٠ ألف وأقل من مليون
الدرجة الأولى	١٠٠ ألف وأقل من ٢٥٠ ألف
الدرجة الثانية	٤٠ ألف وأقل من ١٠٠ ألف
الدرجة الثالثة	٥٠٠٠ وأقل من ٤٠ ألف
الدرجة الرابعة	أقل من ٥٠٠٠

## كيف تصبح عضواً

يلزم قانون الغرف التجارية الصناعية المطبق في فلسطين كافة المنشآت الاقتصادية العاملة سواء كان تصنيفها تجاري، صناعي، خدمات، حرف، مقاولات بالإنتساب لعضوية الغرفة.

وتتطلب عملية التسجيل الإجراءات التالية:

١. تعبئة نموذج طلب الانتساب.
٢. ارفاق كافة المستندات الرسمية وبما يثبت ممارسة العضو للمهنة (وعقد التأسيس والنظام الداخلي وشهادة مراقب الشركات وعقد الايجار للشركات ورخصة الحرف وعقد الايجار للمشاريع الفردية أو أية اوراق أخرى تثبت ممارسة المهنة).
٣. دفع رسوم الإنتساب والإشتراك وبحسب تصنيف المشروع.

## ما هي الخدمات التي تقدمها الغرفة

١. تمثيل مصالح القطاع الخاص والدفاع عنها لدى كافة الجهات سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي.
٢. تنمية وتطوير مهارات اعضاء الهيئة العامة من خلال تنظيم البرامج والدورات التدريبية المتخصصة.
٣. تقديم خدمات استشارية في مجالات الإدارة والقانون والإنتاج والإستيراد والتصدير.... الخ.
٤. تنظيم المعارض التجارية والصناعية الشاملة والمتخصصة محلياً والمشاركة في المعارض الدولية.
٥. القيام بأعمال الوساطة والتحكيم وفض المنازعات التجارية.
٦. العمل على ترويج التجارة في المحافظة والتعاون في تنظيم السوق المحلي وبما يخدم مصالح أعضاء الهيئة العامة.
٧. تنظيم اللقاءات الثنائية والفعاليات ما بين اعضاء الهيئة العامة للغرفة ونظرائهم من الدول الاجنبية.
٨. توفير مناخ استثماري مناسب في المحافظة وذلك من خلال تقديم المشورة للجهات الرسمية حول كافة القوانين والقضايا الاقتصادية التي تهم قطاع الاعمال في المحافظة.

٩. مناقشة القوانين والانظمة ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي.

١٠. اصدار الشهادات والوثائق الرسمية الخاصة بأعضاء الهيئة العامة، سواءً لغاية تراخيص المحلات او اثبات المهنة وشهادات المنشأ الفلسطينية لغايات التصدير والمصادقة على المعاملات والكفالات والإتفاقيات التجارية.
١١. القيام بالمسوح والدراسات الاقتصادية واعداد التقارير حول الحالة الاقتصادية في المحافظة.
١٢. تزويد اعضاء الهيئة العامة والمهتمين من باحثين وخبراء بالبيانات و المعلومات حول الاوضاع الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية.
١٣. تنظيم الندوات وورش العمل والاجتماعات المتخصصة لأعضاء الهيئة العامة وبما يخدم مصالح القطاع الخاص في المحافظة.
١٤. تعزيز علاقات التبادل التجاري مع الأطراف المحلية والاقليمية والدولية وتوقيع اتفاقيات التعاون ذات العلاقة.
١٥. اصدار الكتيبات والنشرات التعريفية والأدلة المتخصصة بهدف تطوير مجتمع الأعمال في المحافظة.

## الإدارة التنفيذية للغرفة

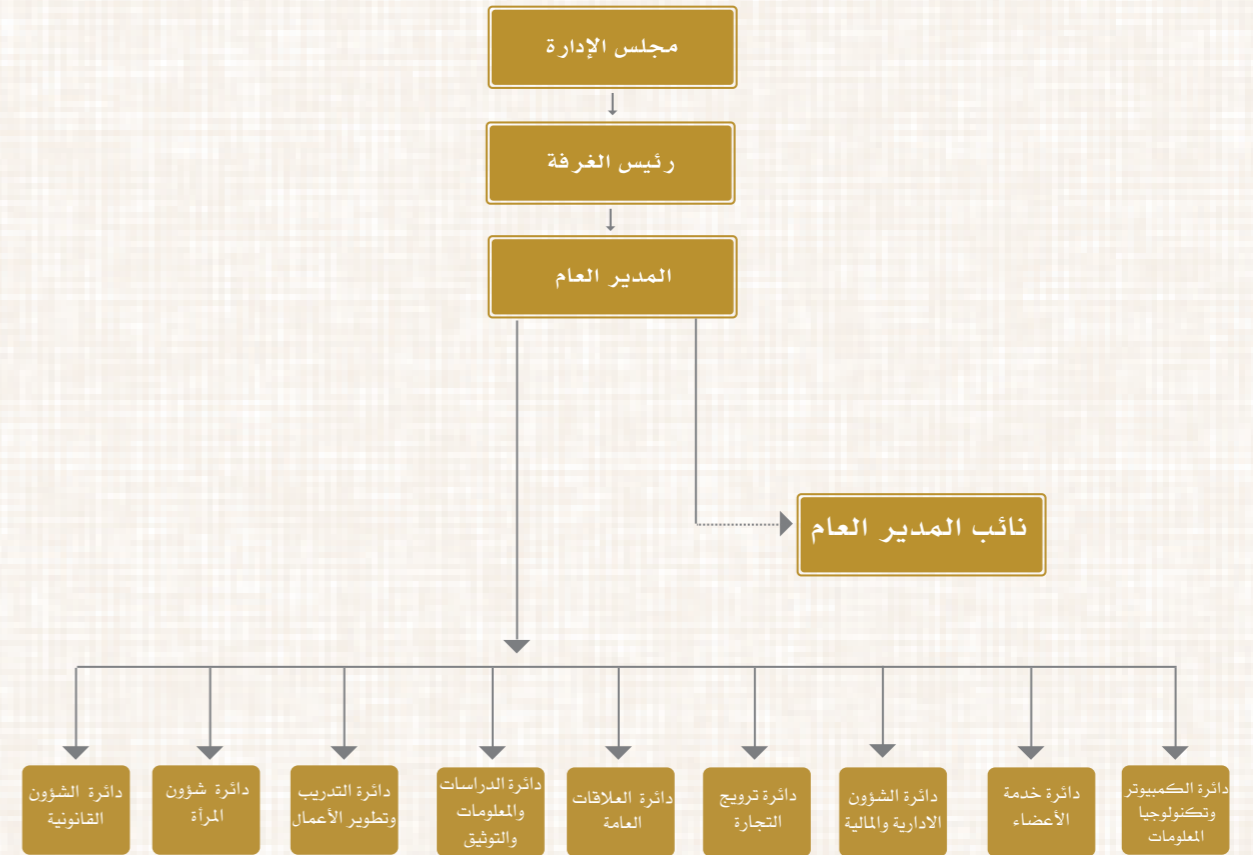
تتشكل الإدارة التنفيذية للغرفة من المدير العام وتسعة دوائر رئيسية هي دائرة ترويج التجارة، دائرة التدريب وتطوير الأعمال، دائرة خدمات العضوية، دائرة المعلومات والدراسات، دائرة الشؤون الإدارية والمالية، دائرة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات، دائرة شؤون المرأة، الدائرة القانونية، دائرة العلاقات العامة والإعلام.

وفيما يلي وصف مختصر لمهام وواجبات الإدارة التنفيذية.

### مدير عام الغرفة:

- متابعة أنشطة الغرفة اليومية ومتابعة أعمال الموظفين والإشراف عليهم.
- توزيع العمل وتنسيقه بين الموظفين في الغرفة من خلال مدراء الدوائر.
- الإشراف على إعداد خطط العمل السنوية وتقديمها إلى مجلس الإدارة.
- الإشراف على إعداد التقارير الإدارية، الشهرية والسنوية.
- التحضير لجلسات مجلس الإدارة بالتعاون مع الرئيس وأمين السر وحضور الجلسات وكتابة محضر الجلسات بالتنسيق مع أمين سر المجلس.

## الهيكل التنظيمي





## الدوائر الرئيسية

### 1. دائرة ترويج التجارة:

- العمل على ترويج التجارة في المحافظة ، وبناء شبكة اتصالات وإقامة علاقات واسعة مع المؤسسات المحلية والعالمية التي تعمل في هذا المجال.
- تنظيم وإقامة المهرجانات والمعارض التجارية الهادفة الى ترويج وتنشيط حركة التجارة.
- تحقيق مستوى وعي أكبر لدى رجال الأعمال المهتمين بالتصدير والاستيراد من خلال تنظيم المحاضرات والندوات وورش العمل حول التجارة الخارجية.
- تقديم الإستشارات لأعضاء الهيئة العامة في مجالات الإستيراد والتصدير وأنشطة التجارة الخارجية.
- تنظيم وفود رجال الأعمال لزيارة المعارض الخارجية.
- تعزيز العلاقات مع الغرف التجارية والمؤسسات الاقتصادية والممثلات الاجنبية المقيمة في المحافظة.
- اصدار النشرات التعريفية والمطبوعات الخاصة بترويج التجارة كدليل المعارض والكتالوجات التعريفية الاخرى.

- تنفيذ القرارات الصادرة عن اجتماعات مجلس الإدارة بالتعاون والتنسيق مع رئيس الغرفة وأمين السر.
- تمثيل الغرفة وإدارة علاقاتها بالتنسيق والتعاون مع رئيس مجلس الإدارة.
- تسيب وتعيين الموظفين بناءً على حاجة الغرفة بالتعاون مع مجلس الإدارة.
- متابعة أنشطة وفعاليات الغرفة مع رئيس الغرفة وأعضاء مجلس الإدارة.
- صلاحية الصرف والمتابعة مع أمين الصندوق والمحاسب في المصروفات الإدارية اليومية.

## ٢. دائرة التدريب وتطوير الأعمال:

- تنمية وتطوير كفاءة أصحاب المنشآت والعاملين لديهم.
- تقديم مجموعة من البرامج التدريبية الإدارية والمهنية لأعضاء الهيئة العامة.
- توفير الاستشارات اللازمة لمنشآت الأعمال في المجالات: الادارية، والمالية ... الخ
- إقامة ورش العمل والندوات والمحاضرات العامة التي تعالج قضايا اقتصادية تهتم أعضاء الهيئة العامة.
- المتابعة مع مؤسسات التدريب والتعليم العالي من أجل تنسيق البرامج التدريبية (الادارية والمهنية) وتسهيل تدريب طلبة المراكز والمعاهد التدريبية في مؤسسات القطاع الخاص.
- التعاون ويجاد الشراكات مع المؤسسات والوزارات ذات العلاقة في تنمية وتطوير أفراد المجتمع المحلي والخريجين ورفد سوق العمل بالرياديين والقوى العاملة المدربة

## ٣. دائرة خدمات العضوية :

- متابعة تسجيل الأعضاء وتسهيل مهامهم وتقديم كافة الخدمات التي يطلبونها.
- تعريف الأعضاء بإجراءات تسجيل المشاريع الاستثمارية لدى الدوائر الرسمية.
- العمل على إصدار كافة الشهادات والوثائق الرسمية التي تهتم أعضاء الهيئة العامة كشهادات وبطاقات العضوية.
- متابعة تسديد الرسوم السنوية المستحقة على أعضاء الهيئة العامة.
- مساعدة دائرة المعلومات والدراسات في تحديث معلومات الأعضاء أولاً بأول.

## ٤. دائرة المعلومات والدراسات :

- مراجعة ملفات الأعضاء والتأكد من كافة المعلومات والأوراق الثبوتية.
- ترتيب وتصنيف ملفات الاعضاء وأرشفتها إلكترونياً.
- تطوير وتحديث قاعدة بيانات أعضاء الهيئة العامة للغرفة بالتعاون مع دائرة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات.
- العمل على توفير المعلومات وعمل الدراسات الاقتصادية والمسوحات الميدانية.
- تحديد وتحليل الاحتياجات الخاصة بأعضاء الهيئة العامة للغرفة وإصدار التقارير التي تخدم التجمعات الاقتصادية وجمهور رجال الأعمال في المحافظة من خلال جمع المعلومات الكاملة حول مختلف القطاعات الاقتصادية.
- تحديث مكتبة الغرفة والعمل على تطويرها بما يتلاءم مع الواقع الاقتصادي في المحافظة.
- العمل على توثيق نشاطات الغرفة أولاً بأول وإعداد تقرير شهري عن نشاطات الغرفة.
- توفير قاعدة متطورة من المعلومات عن الأسواق الداخلية والخارجية تمكن الدائرة من تقديم الاستشارات والمعلومات المتخصصة لدخول الأسواق العالمية.
- إصدار المطبوعات والنشرات ذات العلاقة.
- التعاون مع مراكز الأبحاث والدراسات داخلياً وخارجياً وبما يخدم مصالح أعضاء الهيئة العامة.

## ٥. دائرة الشؤون الإدارية والمالية:

- الإشراف على الموارد المالية للغرفة ومتابعة كافة الأمور المتعلقة بضبط ومراقبة وتدقيق مالية الغرفة.
- تسجيل العمليات المحاسبية اليومية على البرنامج المحاسبي.
- إعداد التقارير المالية المختلفة كالتقارير المالية الشهرية والسنوية (الميزانية العمومية وحساب الدخل والتدفقات المالية)
- متابعة حسابات الغرفة لدى البنوك المختلفة وعمل التسويات البنكية.
- الإشراف على موظفي الغرفة ، كضبط الدوام والإجازات والرواتب وأذونات المغادرة ... الخ.
- متابعة المستأجرين في الأملاك التابعة للغرفة.

## ٦. دائرة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات:

- تشغيل أجهزة الكمبيوتر وصيانتها.
- صيانة شبكة الانترنت.
- تحديث موقع الغرفة الالكتروني ومتابعته أولاً بأول.
- تحديد مواصفات الأجهزة المطلوب شرائها للغرفة.
- مساعدة دائرة المعلومات والتوثيق والدراسات في عمل المسوحات الميدانية بين الحين والآخر لتحديث قاعدة بيانات الغرفة.
- التعاون مع دائرة المعلومات والدراسات في توفير المعلومات للجهات التي تستفيد منها.
- حماية المعلومات وضبطها وأخذ النسخ الاحتياطية.
- متابعة برامج الكمبيوتر اللازم استخدامها من قبل موظفي الغرفة.
- المساعدة في إدخال معلومات المسوحات الميدانية وتحليلها على الكمبيوتر.
- أية أعمال أخرى لها علاقة بطبيعة عمل الدائرة تطلبها إدارة الغرفة.

## ٧. دائرة شؤون المرأة :

- تعزيز دور المرأة في الحياة الاقتصادية.
- نشر الوعي حول دور المرأة في الحياة الاقتصادية
- توفير برامج ريادية تساعد في إنجاح المشاريع الخاصة بالمرأة.
- تنظيم وإقامة الفعاليات وتوفير برامج تدريب خاصة بسيدات الأعمال بالتعاون مع دائرة التدريب وتطوير الاعمال.
- رعاية وإحتضان المبادرات النسوية لإقامة المشاريع الخاصة بهن.

## 8. الدائرة القانونية :

- متابعة القضايا القانونية الخاصة بأعضاء الهيئة العامة.
- تقديم الإستشارات القانونية لأعضاء الهيئة العامة.
- تنظيم أعمال التحكيم التجاري والوساطة.
- زيادة وعي أعضاء الهيئة العامة بالقضايا القانونية من خلال تنظيم برامج وندوات متخصصة.
- الدفاع عن مصالح أعضاء الهيئة العامة لدى كافة الجهات الرسمية والاهلية ذات العلاقة.

## 9. دائرة العلاقات العامة والإعلام :

- إظهار وتعزيز مكانة الغرفة التجارية على المستوى المحلي والدولي.
- توثيق وبناء علاقات قوية ومتينة مع كافة الجهات الرسمية والأهلية على المستويين المحلي والدولي .
- تنظيم أنشطة وفعاليات تساهم في إظهار صورة الغرفة وتعزيز مكانتها.
- تطوير العلاقات مع المؤسسات الإعلامية المختلفة ومتابعة أخبار الغرفة وإيصالها إلى الصحف ووسائل الإعلام، ونشرها في وسائل الاعلام المختلفة لإظهار دور الغرفة الفاعل في خدمة القطاع الخاص والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام.
- متابعة مطبوعات الغرفة المختلفة كالمجلة والاجندة والتقارير السنوي والنشرات... الخ وذلك بالتنسيق مع الدوائر الاخرى في الغرفة.

## الاقتصاد والأعمال في محافظة رام الله والبيرة

تعتبر محافظة رام الله والبيرة مركزاً سياسياً واقتصادياً هاماً، فهي من ناحية جغرافية تتوسط مدن ومحافظات الضفة الغربية. تبلغ مساحة المحافظة حوالي ٨٥٥ كم<sup>٢</sup>. وتعتبر مدن رام الله، البيرة، بيتونيا وبيروزيت أكبر التجمعات السكانية في المحافظة.

ترتفع محافظة رام الله والبيرة عن سطح البحر ٨٦٠ م مما أكسبها مناخاً معتدلاً صيفاً وبارد شتاءً. تبعد عن مدينة القدس ١٦ كم باتجاه الشمال، وتشكل محافظة رام الله والبيرة ما نسبته ١٤,٢٪ من مساحة أراضي الضفة الغربية. ويزيد عدد سكانها عن ٣١٤,٤١٨ ألف نسمة حسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء لعام ٢٠١٢، وتبلغ الكثافة السكانية حوالي ٣٣٥ فرد / كم<sup>٢</sup>.

تعد محافظة رام الله والبيرة مركز اقتصادي رئيسي، فهي تحتضن معظم المقرات الرئيسية لكبرى المؤسسات والشركات العاملة في الأراضي الفلسطينية، حيث استقرت معظم البنوك وشركات التأمين والشركات القابضة فيها، بالإضافة إلى مقرات السلطة الوطنية الفلسطينية.

يقدر عدد المنشآت العاملة في المحافظة بحوالي ١٢٠٠٠ منشأة اقتصادية، ٥٠٪ منها متواجدة في المناطق الصناعية الرئيسية في مدن رام الله والبيرة وبيتونيا. وتعتبر معظمها منشآت متوسطة وصغيرة الحجم توظف أقل من عشرة أشخاص.

وفيما يلي فكرة عامة عن القطاعات الاقتصادية في المحافظة:

## قطاع الصناعة

يعمل في قطاع الصناعة وبحسب إحصائيات الغرفة التجارية للعام ٢٠١٣ حوالي ٣٥٠ منشأة، ٣٧٪ منها تعمل في مجال الصناعات الإنشائية كمشاغل البلاط والطوب وصناعة الحجر والجرانيت. تليها صناعة المواد الغذائية والتي تشكل ٢٣٪ من إجمالي عدد المنشآت، كما أن صناعة الأدوية صناعة الأدوية خلال العقدين الماضيين من تحقيق متطلبات الجودة العالمية، ودخلت أسواق عالمية رئيسية كالسوق الأوروبية وأسواق الإتحاد السوفيتي سابقاً. بالإضافة إلى قدرتها على المنافسة داخل السوق المحلي.

كما أن صناعة الأثاث من الصناعات الرئيسية في المحافظة فقد شهدت السنوات الأخيرة تحسن ملحوظ في أداء هذا القطاع. فهي تغطي أكثر من ٨٠٪ من احتياجات السوق المحلي.

وتعتبر صناعة البرمجيات «Soft Ware» من أهم الصناعات في المحافظة، فهي تشكل ١١٪ من إجمالي عدد المنشآت الصناعية في المحافظة. وعلى المستوى الوطني تعتبر محافظة رام الله والبيرة الحاضنة الأكبر «لصناعة تكنولوجيا المعلومات».

تعد محافظة رام الله والبيرة مركزاً مالياً وخدماتياً رئيسياً، حيث يتمركز قطاع البنوك والأنشطة المالية الأخرى كالتأمين والإقراض في المحافظة، بالإضافة إلى نمو مطرد لقطاع السياحة كالفنادق والمطاعم وأماكن الترفيه.

## قطاع التجارة

تفيد الإحصائيات أن ٥٢٪ من المسجلين كأعضاء في غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة هم أعضاء من فئة التجار والمستوردين، حيث تشهد اسواق المحافظة نشاطاً تجارياً هاماً وتعتبر تجارة المواد الغذائية والملابس ومواد البناء ومعارض الأثاث من أبرز الأنشطة في المحافظة.

## قطاع الخدمات:

ان قطاع الخدمات يشكل ما نسبته ٣٠٪ من إجمالي عدد المنشآت العاملة في المحافظة، وهو أخذ في التنوع والنمو فهناك زيادة ملحوظة في عدد المشتغلين في قطاع الخدمات وتشير احصائيات الغرفة التجارية الى أن أكثر من ٣٠٠ منشأة تعمل في مجال الخدمات الشخصية، كتقديم الإستشارات، التدريب، التعليم، الصالونات، التصوير، وخدمات المنازل، ... الخ. بالإضافة الى نمو واضح في مجال خدمات الإعلام والطباعة والدعاية والنشر.

## قطاع المقاولات

يشكل قطاع المقاولات مكوناً رئيسياً من المكونات الإقتصادية للمحافظة، فقد شهدت المحافظة خلال العقد الأخير نمواً ملحوظاً في مشاريع الإعمار، سواءً في مجالات البنية التحتية أو مشاريع الإسكان الفردي أو تطوير المدن والضواحي السكنية الحديثة. حيث بادرت العديد من الشركات الى الاستثمار في هذا المجال. وتشير الإحصائيات الى احتياج المحافظة لأكثر من ٩٠٠٠ وحدة سكنية سنوياً. ففي ضواحي المحافظة أقيمت مدن جديدة وأخرى تعتبر في طور الإنشاء، كمدينة الروابي والريحان وضاحية الغدير.